لجنة وضع المرأة

الاستنتاجات المتفق عليها فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، ومن وسائل ذلك تمكين المرأة من أداء دورها طوال حياتها في ظل عالم آخذ في العولمة

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٦ (أ)
الأمم المتحدة، آذار/مارس ٢٠٠٢

الاستنتاجات المتفق عليها فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، ومن وسائل ذلك تمكين المرأة من أداء دورها طوال حياتها في ظل عالم آخذ في العولمة

١ - تشير لجنة وضع المرأة وتكرر تأكيدها للأهداف والإجراءات الاستراتيجية لمنهاج عمل بيجين والوثيقة الختامية المعتمدة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين المعنونة "المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"( ) التي أكدت على الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر، وحددت المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كعنصرين حاسمين في القضاء على الفقر. وتشير اللجنة أيضا إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية( ) وأهداف التنمية الواردة فيه، وكذلك إلى العزم على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفهما من الوسائل الفعالة لمكافحة الفقر والجوع والمرض ولتنشيط التنمية المستدامة فعلا.

٢ - وتسلم لجنة وضع المرأة بأنه في حين أن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبلوغ الأهداف الإنمائية وأهداف القضاء على الفقر على النحو المبين في إعلان الألفية من المسؤوليات الأساسية للدول، فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يدعم ما تبذله البلدان النامية من جهود من أجل القضاء على الفقر وضمان الحماية الاجتماعية الأساسية وتعزيز بيئة دولية تمكينية.

٣ - ومع أن العولمة قد أتاحت المزيد من الفرص الاقتصادية والاستقلالية لبعض النساء، فإن العديد من النساء الأخريات وقع تهميشهن وحرمن من فوائد هذه العملية بسبب تفاقم أوجه اللامساواة بين البلدان وفي داخلها. وينبغي أن تكون العولمة اشتمالية وعادلة بشكل كامل. ولتحقيق هذا الهدف هناك حاجة ملحة إلى اعتماد سياسات وتدابير على الصعيدين الوطني والدولي، تصاغ وتنفذ بمشاركة كاملة وفعالة من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقالية لمساعدتها على الاستجابة بشكل فعّال لهذه التحديات والفرص. وينبغي بذل المزيد من الجهود على الصعيدين الوطني والدولي من أجل إزالة الحواجز التي تعترض إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

٤ - وتمكين المرأة هو العملية التي تمسك بها المرأة بزمام حياتها وتكتسب القدرة على إجراء اختيـــارات استراتيجية. والتمكين هـــو استراتيجية هامة في القضاء على الفقر. وينبغي إيلاء اهتمام خاص لحالة النساء والأطفال الذين غالبا ما يتحملون أثقل أعباء الفقر المدقع.

٥ -

وتحث اللجنة الحكومات وعندما يكون ذلك مناسبا الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة ذات الصلة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات المالية الدولية، والمجتمع الدولي، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، وسائر أصحاب المصالح، على اتخاذ الإجراءات التالية لتعجيل تنفيذ هذه الأهداف الاستراتيجية لتلبية احتياجات جميع النساء:

(أ) كفالة أن تتضمن جميع الإجراءات الرامية إلى تحقيق أهداف القضاء على الفقر الواردة في إعلان الألفية تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة طوال حياتها؛

(ب) كفالة مشاركة المرأة والرجل في اتخاذ القرارات ووضع البرامج السياسية وتوزيع الموارد من أجل القضاء على الفقر وتعزيز المساواة بين الجنسين والديمقراطية وتدعيم سيادة القانون؛

(ج) كفالة أن تتاح للمرأة والرجل فرصا متساوية في المشاركة الكاملة والفعالة في جميع العمليات وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في المؤسسات الإنمائية والتجارية والمالية؛

(د) تهيئة بيئة تمكينية وتصميم وتنفيذ سياسات تعزز وتحمي التمتع بجميع حقوق الإنسان – الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بما في ذلك الحق في التنمية – والحريات الأساسية، كجزء من الجهود المبذولة لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام؛

(هـ) تقييم العلاقة بين تمكين المرأة والقضاء على الفقر في جميع مراحل دورة حياة المرأة وتحليل كيفية تلاقي العوامل الجنسانية والعوامل الأخرى، وبيان الآثار بالنسبة للسياسات والبرامج، وتجميع الممارسات الجيدة والدروس المستفادة ونشرها على نطاق واسع؛

(و) تدعيم الجهود المبذولة لتعميم مراعاة المناظير الجنسانية وتمكين المرأة من خلال عملية السياسات بكاملها، انطلاقا من تحديد سياسات الاقتصاد الكلي وحتى صياغتها وتنفيذها وتقييمها ومتابعتها، فضلا عن صياغة وتنفيذ السياسات الاقتصادية والاجتماعية وسياسات القضاء على الفقر وبرامجه وأطره الإنمائية واستراتيجياته؛

(ز) بدء أو تحسين عملية تحليل الفقر الخاصة بكل من الجنسين وتعزيز القدرات المؤسسية على جميع المستويات، بما في ذلك الأجهزة الوطنية ذات الصلة، من أجل الاضطلاع بتحليل جنساني في مبادرات القضاء على الفقر وذلك بعدة وسائل منها تخصيص موارد كافية؛

(ح) تحسين عملية جمع البيانات الموثوقة القابلة للمقارنة المبوبة حسب الجنس والعمر وتجميعها ونشرها في الوقت المناسب، ومواصلة المؤسسات الإحصائية الوطنية والدولية لتطوير مؤشرات كمية ونوعية، بما في ذلك المؤشرات الاجتماعية، من أجل زيادة القدرة على قياس الفقر بين النساء والرجال وتقييمه ورصده ، بما في ذلك على مستوى الأسرة المعيشية، وإحراز تقدم في تمكين المرأة طوال حياتها؛

(ط) التشجيع على تضمين تقارير الأمم المتحدة بيانات عن تكافؤ فرص المرأة في حيازة الأراضي وغيرها من الممتلكات؛

(ي) تحديد الحواجز التي تحول دون تمكين المرأة وتمتعها الكامل بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية طوال حياتها، واتخاذ جميع التدابير المناسبة لمعالجة هذه الحواجز بهدف القضاء على الفقر؛

(ك) اتخاذ أشد التدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة والفتاة؛

(ل) إدماج منظور جنساني في تصميم جميع عمليات الميزانية وكذلك في جميع السياسات الاقتصادية والمالية، وفي تطويرها واعتمادها وتنفيذها بشكل يتسم بالشفافية وذلك لكفالة أن تدعم سياسات الميزانية الوطنية وأولوياتها، وكذلك المخصصات من الموارد القضاء على الفقر، وتمكين المرأة، وتحقيق أهداف المساواة بين الجنسين وضمان المشاركة الكاملة للمرأة في جميع تلك العمليات حسبما يكون ذلك مناسبا؛

(م) استعراض السياسات الجبائية، وخاصة سياسات الضرائب، وإصلاحها حسبما يكون ذلك مناسبا، لضمان المساواة بين المرأة والرجل في هذا الصدد؛

(ن) تعزيز عملية توفير الخدمات العامة والاجتماعية التي تكون في المتناول ويسهل الوصول إليها، وضمان إمكانيات الحصول عليها من أجل تلبية احتياجات جميع النساء، وخاصة النساء اللاتي يعشن في حالة فقر؛

(س) رسم وتنفيذ وتعزيز سياسات وخدمات مواتية للأسرة، بما في ذلك تقديم خدمات رعاية جيدة للأطفال وغيرهم من المعالين تكون في المتناول يسهل الحصول عليها، وبرامج إجازات الوالدين وغيرها من الإجازات وشن حملات لتوعية الرأي العام وسائر الجهات الفاعلة ذات الصلة بشأن تقاسم مسؤوليات العمل والأسرة بالتساوي بين المرأة والرجل؛

(ع) تحسين وتطوير برامج وخدمات الصحة البدنية والعقلية بما في ذلك الرعاية الصحية الوقائية، المقدمة للمرأة وخاصة للنساء اللاتي يعشن في حالة فقر؛

(ف) تعزيز السياسات والبرامج على الصعيد الوطني لإتاحة فرص متساوية لجميع النساء والفتيات، وخاصة التي يعشن في حالة فقر للحصول على خدمات الرعاية الصحية؛

(ص) إيجاد وتأمين المساواة في الوصول إلى جميع أنواع نظم الحماية الاجتماعية/الضمان الاجتماعي الدائمة والمستدامة في جميع مراحل دورة حياة المرأة، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة بجميع النساء اللاتي يعشن في حالة فقر؛

(ك) تأمين فرص الوصول الكاملة والمتساوية للنساء والفتيات، بما في ذلك المراهقات الحوامل والأمهات المراهقات، إلى جميع مستويات التعليم والتدريب النظاميين وغير النظاميين، كأداة أساسية لتمكينهن بجملة أمور منها إعادة توزيع الموارد حسب الاقتضاء؛

(ر) اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة وفقا للقانون الدولي بهدف تلطيف الأثر السلبي للجزاءات الاقتصادية على النساء والأطفال؛

(ش) تعزيز إمكانات الوصول إلى الأسواق بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وخاصة بالنسبة للقطاعات التي تتيح فرص عمل أكبر للمرأة، وتوسيع نطاق حصول منظِمات المشاريع على فرص التجارة؛

(ت) اعتماد سياسات اجتماعية – اقتصادية تشجع التنمية المستدامة وتدعم برامج القضاء على الفقر وتؤمنها، وخاصة بالنسبة للنساء وذلك بجملة أمور منها توفير التدريب على اكتساب المهارات وتوفير فرص متساوية في الحصول على الموارد والتمويل والائتمان بما في ذلك القروض الصغيرة، والمعلومات والتكنولوجيا والسيطرة عليها، وتوفير فرص متساوية في الوصول إلى الأسواق بشكل يفيد النساء من جميع الأعمار وخاصة اللاتي يعشن في حالة فقر والمهمشات، بما في ذلك الريفيات، والنساء من السكان الأصليين والأسر المعيشية التي ترأسها نساء؛

(ث) اتخاذ تدابير لوضع وتنفيذ برامج تراعي العوامل الجنسانية وترمي إلى تنشيط اضطلاع المرأة بتنظيم المشاريع والمبادرات

الخاصة ومساعدة الأعمال التجارية التي تملكها نساء على المشاركة في عدة مجالات منها التجارة الدولية والابتكار التكنولوجي والاستثمار والاستفادة منها؛

(خ) وضع استراتيجيات لزيادة عمالة المرأة ولتأمين حماية القانون للمرأة، بما في ذلك النساء اللاتي يعشن في حالة فقر من شروط العمل وظروفه التمييزية ومن أي شكل من أشكال الاستغلال، ولضمان استفادتها الكاملة من خلق الوظائف عن طريق تمثيل متوازن للمرأة والرجل في جميع القطاعات والمهن وحصول المرأة على أجر متساو لقاء العمل المتساوي أو العمل ذي القيمة المتساوية من أجل تقليص الفوارق في الدخل بين المرأة والرجل؛

(ذ) تسهيل نقل التكنولوجيا المناسبة، وخاصة التكنولوجيا الجديدة والحديثة إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وتشجيع الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إزالة القيود المفروضة على عمليات النقل تلك بوصف ذلك أداة فعالة لتكملة الجهود الوطنية المبذولة لزيادة تعجيل بلوغ أهداف المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام؛

(ض) تشجيع وتسهيل الفرص المتساوية لحصول النساء والفتيات، وخاصة اللاتي يعشن في المناطق الريفية، على تكنولوجيات المعلومات والاتصال، بما في ذلك التكنولوجيات المطورة حديثا، وتعزيز إمكانات وصول النساء والفتيات إلى التعليم والتدريب على استخدامها، والحصول على الاستثمارات واستخدام هذه التكنولوجيات في عدة مجالات منها الربط الشبكي والدعوة وتبادل المعلومات، والأعمال التجارية والتعليم، والاستشارات الإعلامية ومبادرات التجارة الالكترونية؛

(أ أ) ضمان أن تشجع عمليات الإصلاح التشريعي والإداري الوطنية، بما في ذلك العمليات المرتبطة بإصلاح الأراضي واللامركزية وإعادة توجيه الاقتصاد، حقوق النساء، وخاصة الريفيات واللاتي يعشن في حالة فقر، واتخاذ تدابير لتعزيز هذه الحقوق وإعمالها من خلال توفير فرص متساوية للمرأة للحصول والسيطرة على المـــوارد الاقتصادية بما في ذلك الأراضي وحقوق الملكية والحق في الميراث، والائتمان وبرامج الادخار التقليدية، مثل المصارف والتعاونيات النسائية؛

(ب ب) ضمان توفر المياه النقية وسهولة حصول الجميع عليها وخاصة النساء اللاتي يعشن في حالة فقر؛

(ج ج) توفير المزيد من التمويل والمساعدة الدوليين للبلدان النامية لدعم ما تبذله من جهود لتمكين المرأة والقضاء على الفقر وتعميم مراعاة المناظير الجنسانية في عملية المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك وضع أحكام محددة لتلبية احتياجات النساء اللاتي يعشن في حالة فقر في مجالات مثل التعليم والتدريب والعمالة والصحة وكذلك في السياسات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل جهودا ملموسة من أجل تحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية للبلدان النامية و ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو لأقل البلدان نموا، مثلما أعيد تأكيد ذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، وتشجيع البلدان النامية على الاستمرار في الاستفادة من التقدم المحرز في تأمين استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية بشكل فعال للمساعدة في بلوغ الأهداف الإنمائية؛

(د د) القيام، بروح من التضامن، بتعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك عن طريق التبرعات من أجل الاضطلاع بأعمال في ميدان القضاء على الفقر، وخاصة لدى النساء والفتيات؛

(هـ هـ) ضمان استفادة المرأة، وخاصة الفقيرات في البلدان النامية، من عملية السعي إلى إيجاد حلول فعالة وعادلة وإنمائية المنحى دائمة لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك خيار إلغاء الديون في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية والدعوة إلى مواصلة التعاون الدولي؛

(و و) إقامة شراكات بناءة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وسائر أصحاب المصالح من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جهود القضاء على الفقر وزيادة دعم وتشجيع النساء والرجال، والفتيات والفتيان على تشكيل شبكات وتحالفات جديدة للدعوة.

٦ -

وترحب لجنة وضع المرأة بعقد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية وتشدد على أهمية أهدافه فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والقضاء على الفقر.

- ٧

وترحب لجنة وضع المرأة أيضا بعقد الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة وتؤكد على أهمية تعميم مراعاة منظور جنساني في الأعمال التحضيرية للجمعية وفي أعمالها ونتائجها بما في ذلك الإعلان السياسي وخطة العمل الدولية( )
وترحب بمشاركة جميع النساء في أعمالها وتشجع على إشراك المرأة في الوفود إلى الجمعية العالمية.
وينبغي الاعتراف بإسهام كبيرات السن وإيلاء اهتمام خاص لتمكينهم ورفاهن.

- ٨

وترحب لجنة وضع المرأة كذلك بعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وتشدد على أهمية تعميم مراعاة منظور جنساني وإشراك المرأة في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي وفي أعماله ونتائجه، وتشجع على إشراك المرأة في الوفود إلى مؤتمر القمة. ■

المصدر: وثيقة الأمم المتحدة ى/2002/27